الأمم المتحدة

A/C.3/61/SR.33

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
30 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد فاتي (نائب الرئيس) . . . . . (غامبيا)

المحتويات

البند ٦٧ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-58919 (A)

نظرا لغياب السيد حامد البياتي (العراق)، تولى الرئاسة السيد فاتي (غامبيا)، نائب الرئيس.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٦٧ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/61/36 و 97 و 220 و 280)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/61/211 و 267 و 281 و 287 و 289 و 306 و 311 و 312 و 324 و 325 و 338 و 340 و 348 و 352 و 353 و 384 و 464 و 465 و 476 و 506 و 513)

(ج) **حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/61/276 و 349 و 360 و 369 و Corr.1 و 374 و 469 و 470 و 475 و 489 و 504 و 526)

١ - **السيد كروليفيتش** (صربيا): قال إن وفده يؤيد ما جاء في بيان ممثل فنلندا المُدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

٢ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من جهود صربيا التي لم تكل في السنوات الأخيرة سعيا إلى تحسين حالة حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وتعزيز سيادة القانون وتوطيد المؤسسات الديمقراطية لا تزال حقوق الإنسان غير محترمة في مقاطعة كوسوفو ومِتوهيا، حيث تتمثل إحدى المشكلات العويصة في افتقار السكان غير الألبان إلى الأمن. فمنذ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وقع أكثر من ٥ ٠٠٠ اعتداء على الصرب، الذين قُتل الكثير منهم أو فُقدوا، وتعرَّض الصرب وخلافهم من غير الألبان للتخويف والتهديد بشكل دائم. بيد أن هذه الحوادث لا يجري الإبلاغ عنها في معظم الأحيان.

٣ - وأعرب عن قلق صربيا البالغ إزاء استمرار إفلات معظم مرتكبي الجرائم ذات الدوافع الإثنية، والمسؤولين عن تنظيم أعمال العنف في كوسوفو ومِتوهيا وعن الحض عليها، من العقاب. كما أعرب عن أسفه لأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لا تقدم بيانات بشأن عدد الأشخاص المقبوض عليهم أو المتهمين أو المدانين بصدد تلك الجرائم. وقال إن ثقافة الإفلات من العقاب وانعدام الأمن قد أوجدا ظروفا تبقي على قيود تحد من حرية تنقل الصرب وخلافهم من غير الألبان، مما يؤثر تأثيرا سلبيا على حقوق الإنسان الأساسية الأخرى، بما فيها الحق في الحصول على العدالة والحق في الرعاية الصحية والحق في التعليم لطوائف الأقليات التي تعيش في الجيوب الصغرى. وفضلا عن ذلك، كان التقدم طفيفا في التحقيق في حالات اختفاء واختطاف الصرب وأبناء طائفة الروما وخلافهم من غير الألبان في كوسوفو ومِتوهيا. وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه الجرائم يرتكبها أفراد جيش تحرير كوسوفو السابقين وأفراد جماعات متطرفة أخرى. ودعا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى بذل قصارى جهودها للتحقيق في تلك الجرائم.

٤ - ومضى قائلا إن حماية حقوق الملكية الخاصة تمثل مشكلة أخرى؛ فعلى الرغم من أحكام المحاكم يعجز الملاَّك الشرعيون عن استعادة ممتلكاتهم ممن يستعملون هذه الممتلكات بصورة غير قانونية ويرفضون التخلي عنها. وفضلا عن ذلك، فإن الملاَّك غير الألبان يعجزون غالبا عن استخدام ممتلكاتهم نظرا للافتقاد إلى الأمن ولتقييد حرية التنقل.

٥ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من نشر قوات دولية في كوسوفو ومِتوهيا تعرَّض غير الألبان على مدى سبع سنوات لمختلف أشكال التمييز وظلوا يناضلون للحفاظ على هويتهم اللغوية والثقافية في مواجهة اعتداءات مستمرة على تراثهم

الديني. وحالة حقوق الإنسان المؤسية في كوسوفو ومِتوهيا هي السبب الرئيسي الذي يحول دون عودة المشردين داخليا إلى تلك المقاطعة. ونتيجة لاستمرار بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في عدم تقديم المعلومات اللازمة عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كوسوفو ومِتوهيا تعجز صربيا عن تكميل تقريرها الأولي حسبما طلبت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتحقيق الاحترام لحقوق الإنسان ليس محتملا بينما المفاوضات تجري بشأن المركز المقبل لكوسوفو ومِتوهيا، بل يتوقف على نتيجة تلك المفاوضات. وقد باتت حقوق الإنسان في المقاطعة ورقة من ورقات المساومة؛ إذ تُعرض حقوق الإنسان الأساسية على الصرب مقابل قبولهم حلا بشأن مركز المقاطعة في المستقبل. ومثل هذه المعالجة لحقوق الإنسان غير مقبولة بالمرة وخطيرة من الناحية السياسية. ولن يتسنى تحقيق السلام والأمن والتنمية في كوسوفو ومِتوهيا إلا إذا كُفلت حقوق الإنسان والحريات. وقال في ختام بيانه إن صربيا من جانبها ستظل تساهم مساهمة فعالة في كافة الجهود الرامية إلى النهوض بقضية حقوق الإنسان.

٦ - **السيدة حلبي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن التهديد الأعظم لحقوق الإنسان هو الاستعمال الانتقائي من قبل بعض الدول لمسائل حقوق الإنسان، فهذه الدول تتذرع بتلك المسائل للتدخل في الشؤون الدولية للآخرين، وهذا يمثل انتهاكا لمبدأ المساواة في السيادة المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وأضافت قائلة إنه لا ينبغي استخدام المعايير المزدوجة والانتقائية عند تناول الانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان. وينبغي تحاشي التدابير التعسفية أو القسرية التي تنتهك حقوق المجتمعات بحجة حماية حقوق الأفراد. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تمتنع الدول المتقدمة عن ممارسات الهيمنة في علاقاتها بالدول النامية.

٧ - وأضافت قائلة إنه ينبغي إيلاء الأولوية لوضع حد للانتهاكات الأشد خطورة، التي تشمل التطهير الإثني وإعادة التوطين الجماعي والاستيطان الاستعماري. وينبغي، قبل كل شيء، وضع حد للاحتلال الأجنبي لأنه يحرم الناس من حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وأعربت في هذا الصدد عن تأييدها لاستنتاجات المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وهي استنتاجات تفضح ممارسات الاحتلال التي تنتهك القانون الإنساني الدولي وأحكام العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة.

٨ - كما أعربت عن تأييدها لتوصيات المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، ولاحظت أن التقرير المؤقت الذي أعدته المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد (A/61/340) يبين أن هناك حكومات تشجع، ضمنا أو صراحة، الربط بين الإسلام والإرهاب. وقالت إن استخدام مكافحة الإرهاب كغطاء لصدام الحضارات لا يفيد سوى الإرهابيين.

٩ - وذكرت أن الجمهورية العربية السورية طرف في صكوك دولية عديدة متعلقة بحقوق الإنسان، وأن المعايير الإنسانية المنصوص عليها في تلك الصكوك تتجلى في التشريع الوطني لبلدها وفي نظامه السياسي. ومضت قائلة إن الحوار القائم على الشفافية واللاانتقائية هو السبيل الوحيد لضمان تمتع الجميع بالحقوق والحريات الأساسية التي يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما يرتبط به من صكوك دولية.

١٠ - **السيدة لاوهافان** (تايلند): قالت إن بلدها لا يزال ملتزما التزاما شديدا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وإنه سيبذل قصارى جهده، عقب التغيير السياسي الذي حدث فيه مؤخرا، لاستعادة الديمقراطية

البرلمانية في أقصر وقت ممكن. وأضافت قائلة إن هناك حكومة مدنية تولت السلطة وإن العمل على وضع دستور جديد سيبدأ في القريب العاجل، مما يمهد السبيل لقيام ديمقراطية أقوى.

١١ - وأردفت قائلة إن تايلند، بوصفها طرفا فيما يقرب من جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مستمرة في سعيها الدؤوب للوفاء بكافة التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك التزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير. وذكرت أن حكومتها تتعاون تعاونا تاما، قدر طاقتها، مع الهيئات المنشأة بمعاهدات وأنها تنفذ توصيات تلك الهيئات إلى الحد الممكن. وهي إضافة إلى ذلك تدعم أعمال المكلفين بالولايات المتعلقة بالإجراءات الخاصة؛ وقد دعت المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة والمقرر الخاص المعني بمسألة الاتجار بالبشر، لا سيما النساء والأطفال، والمقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال إلى زيارة تايلند في سنة ٢٠٠٧. وأعربت عن أملها في أن تكون هذه الزيارات بمثابة عملية للتعلم المتبادل.

١٢ - واستدركت قائلة إن الأُطر والمعايير الدولية وحدها لا تكفي لضمان إيجاد ثقافة حقوق الإنسان، التي تحتاج إلى تنمية من الداخل، لا سيما على الصعيد المحلي. ولذلك، تضاعف تايلند جهودها لتعزيز تدريس حقوق الإنسان وتخطط، ضمن تدابير أخرى، لعقد حلقة عمل وطنية في سنة ٢٠٠٧ لتعزيز استعمال دليل تدريس حقوق الإنسان الذي أعدته النمسا كجزء من 'شبكة الأمن الإنساني'، وترجمته إلى لغة التاي. ومضت قائلة إن حلقة العمل الوطنية ستكون بمثابة مكمل ووسيط حفاز للجهود الأخرى الهادفة إلى نشر مبادئ حقوق الإنسان بين السكان المحليين في لغات وسياقات يسهل فهمها. واستطردت قائلة إن مزج هذه المبادئ بالتقاليد والثقافات والمعتقدات الدينية المحلية وبالترفيه من شأنه أن يمثل استراتيجية تربوية فعالة، لأن احترام حقوق الإنسان يكون على أشده ويدوم إلى أقصى حد متى شعر المواطنون أنه جزء من حياتهم اليومية وليس شيئا دخيلا على هذه الحياة.

١٣ - وأردفت قائلة إنه لأجل تهيئة بيئة مواتية تزدهر فيها ثقافة حقوق الإنسان تلتزم حكومة بلدها التزاما قويا بتقوية الحكم الديمقراطي ورعاية الحريات الفردية في إطار العدالة الاجتماعية والتوافق الاجتماعي وتكفل الاحترام والمعاملة المتكافئة لجماعات الأقلية. وهي تسعى إلى تحقيق المزيد من الوعي والفهم الجماهيري لروح الديمقراطية ومبادئها بهدف تمكين المواطنين من العمل بوصفهم مشاركين مستنيرين ناشطين في عمليات صنع القرار على جميع الأصعدة، لا في مراكز الاقتراع وحدها. واستدركت قائلة إن الظروف الدولية هي الأخرى يجب أن تيسر تنمية ثقافة حقوق الإنسان؛ ولتهيئة مثل هذه الظروف، يجب أن تكون الأمم المتحدة فعالة وذات مصداقية.

١٤ - وأضافت قائلة إن حكومتها تعلق آمالا كبارا على مجلس حقوق الإنسان وعلى الاستعراض الدوري الشامل وتؤيد الرأي القائل بأن المحك الحقيقي لهذه الآليات هو نهجها العالمي البنَّاء المستند إلى التعاون والحوار والاحترام المتبادل والتفاهم. وتأمل حكومة تايلند أن يتكلم مجلس حقوق الإنسان أقل وينصت أكثر ويتصرف بسرعة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها. وهي تعتقد أن ذلك المجلس ينبغي ألا يكون الآلية الوحيدة، وأن من الواجب حشد جهود منظومة الأمم المتحدة بأسرها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقالت في هذا الصدد إن حكومتها سوف ترحب بزيادة المشاركة القطرية في جهود مفوضية حقوق الإنسان، وتؤيد الرأي القائل بأن الوجود القطري من شأنه الإسهام في تحسين الرصد والإبلاغ وتقديم المساعدة التقنية على أساس الحاجة. كما تأمل حكومتها أن تركز مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون الوثيق البنَّاء مع فريق الأمم المتحدة

القطري وكافة أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، على الاتقاء أكثر من تركيزها على العلاج وأن تبذل مزيدا من الجهود في تدريس حقوق الإنسان وفي أنشطة الحملات الجماهيرية. وأضافت قائلة إن المفوضية تستطيع أن تفعل المزيد لتوفير الخدمات الاستشارية والمساعدات التقنية للبلدان النامية دعما لجهودها الوطنية الرامية إلى تنمية ثقافة حقوق الإنسان، وهذه عملية ينبغي أن تراعى فيها المعايير الدولية والسمات المحلية الخاصة على السواء.

١٥ - **السيد الشهاب** (الكويت): قال إن التقرير المتعلق بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (A/61/470) يبين بجلاء أن الاحتلال الإسرائيلي المستمر مسؤول عن حرمان الشعب الفلسطيني من أبسط حقوق الإنسان على نحو يمثل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي واتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة. وأضاف قائلا إنه مما يثير الأسى أن تواصل إسرائيل أنشطتها الإجرامية أمام أعين العالم بأسره دون أن تردعها الإدانة الدولية. والأشد وضوحا بين هذه الأنشطة الصارخة هو المضي في إقامة الجدار العازل على نحو يمثل انتهاكا لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة سنة ٢٠٠٤، وهي الفتوى التي تقضي بعدم مشروعيته. وإضافة إلى ذلك، فإن العدد الضخم من الحواجز الأمنية الإسرائيلية يذكِّر الفلسطينيين دائما بأن أرواحهم في قبضة إسرائيل. كما يبين استمرار القصف الإسرائيلي لمنشآت الطاقة والمياه والصحة والتعليم في غزة عدم اهتمام إسرائيل بتحقيق السلام. كما أن اعتقال إسرائيل التعسفي لآلاف الأشخاص، ومن بينهم نساء وأطفال، والفقر الذي اضطر الفلسطينيون إلى العيش في ظله نتيجة لسياساتها هما أيضا مجلبة للعار. وأعرب عن تأييده لنداء المقرر الخاص الذي ناشد فيه المجتمع الدولي أن يضع حدا لهذه الأعمال الإسرائيلية البشعة ويرغم إسرائيل على الامتثال للقرارات الدولية.

١٦ - **السيد بابادودو** (بنن): قال إن بلده مثال حي يدل على تحسن حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية الذي حدث في كثير من بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء. وأضاف قائلا إن دستور بنن كان من أوائل الدساتير التي دشنت عصر الديمقراطية في أفريقيا، وإن بنن تفخر بسجلها في مجال حرية الصحافة. ومضى قائلا إن الإعمال التام لحقوق الإنسان عملية طويلة الأجل تتوقف على عاملي الزمن والموارد المتاحة، وعلى الإرادة السياسية. ومتى بلغنا حقوق الإنسان تعيَّن ألا ننظر إليها باعتبارها أمرا مسلما به، بل أن نخضعها لعملية تعزيز مستمر.

١٧ - وأردف قائلا إن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان أمران على جانب عظيم من الأهمية للتحول نحو الديمقراطية ولإعمال تلك الحقوق. ومن المحتم، لا سيما في الديمقراطيات الجديدة، أن نعلم الأفراد حقوقهم والتزاماتهم، وإلى أي مدى يمكن أن يذهبوا للتعبير عن حرياتهم والتمتع بها دون التعدي على حريات الآخرين أو حريات المجتمع ككل. والتربية تمكِّن الأفراد من رؤية حقوقهم في إطار الحقوق الجماعية؛ ولذلك يجب على الدول أن تقيم توازنا بين الحقوق الفردية والحقوق الجماعية، وهذا أمر ليس سهلا. ويمكن أن تؤدي زيادة الوعي بالحقوق الجماعية، لا سيما في الديمقراطيات الآخذة في النمو، على تعزيز الشعور بمعنى الأمة، وهو الشعور الذي يعطي في حد ذاته دافعا لجهود مكافحة الفقر.

١٨ - وأردف قائلا إن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب قد أقر بحقوق الشعوب تعبيرا عن بحث المجتمعات الأفريقية المستمر عن هوية وطنية. وهذه عملية بالغة الهشاشة تقتضي الدعم الاقتصادي. وإذا نظرنا إلى تكاليف الانتخابات وحدها بات من السهل أن نفهم المشكلات التي تواجهها الدول الأفريقية عندما لا تتلقى دعما دوليا. وما لم يكن هناك تحسن جوهري في الأحوال المعيشية قد

يكون من غير الممكن مواصلة النهوض بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان كافة، لأن الناس قد يسحبون تأييدهم لهذه المبادئ. واعترافا من رئيس جمهورية بنن بأن التقدم في مجال حقوق الإنسان يتوقف على التنمية الاقتصادية، قرر أن يبدأ ''ثورة اقتصادية''.

١٩ - وأضاف قائلا إن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تستحق أن نمنحها نفس الاهتمام الذي نمنحه للحقوق المدنية والسياسية. وينبغي أن يدين المجتمع الدولي انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية بنفس القوة التي يدين بها الانتهاكات الماسة بالحقوق المدنية والسياسية. وينبغي أن تتقاسم البلدان المتقدمة والبلدان النامية المسؤوليات بهدف إزالة التفاوتات والمظالم فيما يتعلق بالتجارة العالمية، والديون الخارجية، وتدفقات الموارد، ونقل التكنولوجيا.

٢٠ - وأضاف قائلا إنه على مدى سنوات عديدة اختُصت بلدان الجنوب بالاتهام بوصفها بلدانا تنتهك حقوق الإنسان، ولكن الانتهاكات الماسة بالحقوق والحريات ليست مقصورة على البلدان النامية. والواقع أن الحريات الفردية تتلقى ضربات شديدة في أقدم الديمقراطيات عهدا. واختتم بيانه قائلا إنه لكي نضمن تعاونا دوليا حقا من أجل الإعمال العالمي لحقوق الإنسان يلزم إنهاء استغلال مسائل حقوق الإنسان لأغراض سياسية.

٢١ - **السيد ماليركا دياز** (كوبا): قال إنه بينما كان من المتوقع أن يؤدي إنشاء مجلس حقوق الإنسان إلى بدء عهد من التعاون الحق بشأن حقوق الإنسان تستخدم البلدان المتقدمة التلاعب السياسي والمعايير المزدوجة كي تفرض على الآخرين نهجها المتحيز إزاء حقوق الإنسان. فهي تقدم أنفسها باعتبارها مدافعة عن حقوق الإنسان بينما تطبق معايير جزئية فحسب على انتهاكاتها الصارخة الماسة بحقوق الإنسان.

٢٢ - وأضاف قائلا إن البلد الأغنى والأقوى في التاريخ مستمر في تكرار بياناته الموجهة ضد الآخرين التي تعتبر من قبيل الهراء والنفاق والافتراء، بينما يُخفي خطاياه العديدة. وهذا البلد يدعي لنفسه الحق في ممارسة التعذيب كوسيلة لمكافحة الإرهاب، ويحتجز الناس تعسفيا ويحرم الكثيرين منهم من أبسط حقوقهم. ومجتمع ذلك البلد يتجاوز عن تعديات الشرطة، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب، واكتظاظ السجون بنزلائها. وذلك البلد أخضع كوبا لحصار اقتصادي ومالي وتجاري شبيه بأعمال إبادة الجنس البشري، كما يتدخل بلا حياء في شؤون كوبا الداخلية.

٢٣ - واسترسل قائلا إن بلدان الشمال تتصرف كما لو كانت الحرية والديمقراطية حكرا عليها وكما لو كانت متمتعة بسلطة إصدار الحكم على النظم السياسية والاجتماعية للدول الأخرى المكافئة لها في السيادة وسلطة تحديد النظم السياسية لتلك الدول. ومن المتعين تغيير هذه الحالة، وأولى الخطوات وأهمها في هذا الصدد هي تفكيك النظام الدولي الراهن المتسم بالأحادية القطبية وانعدام العدالة وانعدام المساواة.

٢٤ - **السيد مافروياتيس** (قبرص): قال إن المجتمع الدولي قد أقر على نحو صائب بأن حقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية المستدامة عوامل مترابطة لا انفصام بينها. ومضى قائلا إن إدخال نهج مستند إلى حقوق الإنسان في أعمال كافة وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وإنشاء مجلس حقوق الإنسان تطوران إيجابيان؛ وأعلن في هذا الصدد عن تأييده التام للبيان المُدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

٢٥ - وأضاف قائلا إن الاحتلال العسكري التركي لـ ٣٧ في المائة من قبرص قد أسفر عن إنكار الحقوق

الإنسانية الأساسية على اللاجئين وأقارب الأشخاص المفقودين والأشخاص المحاصرين في جيوب جغرافية، وتدمير التراث الديني والثقافي في المناطق المحتلة، وتقليص حرية الصحافة. وحق المرء في العودة إلى الديار، واستعادة ممتلكاته كوسيلة لفض الصراع، وبناء السلام، وتحقيق العدالة التي تعيد الحقوق لأصحابها كلها أمور بالغة الأهمية لأن القوات الغازية طردت ثلث السكان بالقوة من ديارهم، وأصبح هؤلاء لاجئين.

٢٦ - وقال إن نقل الدولة القائمة بالاحتلال لسكانها إلى المنطقة التي تحتلها يعتبر انتهاكا جسيما لاتفاقيات جنيف ويصفه نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بأنه جريمة حرب. ويجب على سبيل الأولوية اتخاذ جميع التدابير الممكنة للتخفيف من محنة شعب قبرص الناشئة عن الغزو واحتلال أراضيه. إلا أن أي تدبير يُتخذ لعلاج الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان لن يكون فعالا قبل أن ينتهي تقسيم الجزيرة القسري. ولن يتسنى تحقيق أي تسوية ما لم تنسحب القوات الأجنبية. ولا بد أن يكون الامتثال التام لمعايير حقوق الإنسان المقررة للفرد جزءا لا يتجزأ من أي حل شامل فعال دائم لمسألة قبرص. وأعرب في ختام بيانه عن استعداد حكومته لتهيئة الظروف المناسبة لاستئناف المفاوضات المعقولة، وقال إنها تبذل قصارى جهدها لتفعل ذلك.

٢٧ - **السيدة بابادوبولو** (اليونان): قالت إن غزو تركيا واحتلالها للجزء الشمالي من قبرص يمثل انتهاكا للقانون الدولي، وإن حالة حقوق الإنسان للأشخاص المحاصرين الذين يحيون في المناطق المحتلة تدعو إلى القلق البالغ. وأضافت قائلة إنه بينما اتُخذت تدابير إيجابية معينة لا يزال من المتعين عمل المزيد. وقالت إن حكومة تركيا ملزمة بإجراء تحقيق فعال بشأن مصير الأشخاص المفقودين، وبالامتثال التام لأحكام المحاكم المتعلقة بالأشخاص المشردين، وهذا هو الأمر الذي لم تفعله. وذكرت أن أنشطة التشييد وبيع أراضي وممتلكات القبارصة اليونانيين المصادرة بشكل غير شرعي مستمرة دون أن يعوقها عائق. وقالت إن هناك زيادة في أعداد المستوطنين المتدفقين من تركيا القارية، كما أن التراث الثقافي للجزيرة يجري تدميره بصورة منهجية. واختتمت بيانها قائلة إن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من أي حل للمشكلة.

٢٨ - **السيد كارياواسام** (سري لانكا): قال إن تصعيد العنف في البلد مؤخرا يُعزى إلى استئناف الأعمال العدائية من قبل نمور تحرير تاميل. وأضاف قائلا إنه رغم الاستفزاز الشديد من قبل هذه الجماعة، تمارس الحكومة أقصى درجات الانضباط وتكتفي باتخاذ إجراءات عسكرية محدودة ومحددة الأهداف ولا تلجأ إليها إلا بعد استنفاد سائر الخيارات السلمية. وقد خطت حكومته خطوات بهدف التوصل إلى توافق آراء وطني من شأنه أن يؤدي إلى تسوية قائمة على التفاوض. وذكر أن الحكومة وقَّعت في الأسبوع السابق مذكرة تفاهم مع حزب المعارضة الرئيسي، اتفق فيها الطرفان على التعاون بشأن تسوية الصراع، والإصلاحات الانتخابية، والحكم الرشيد.

٢٩ - وأردف قائلا إن الحكومة تعالج أيضا شتى الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. وفيما يختص بالادعاءات المتعلقة بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وعمليات الاختفاء وغيرها من الانتهاكات الماسة بالحق في الحياة، قررت الحكومة إنشاء لجنة تحقيق وطنية، سيراقبها فريق مستقل دولي مؤلف من شخصيات بارزة. وستحقق تلك اللجنة في حوادث عديدة وجِّهت بشأنها اتهامات إلى طرفي الصراع.

٣٠ - وذكر أن الحكومة قد اتخذت تدابير تكفل سرعة حصول الجموع السكانية المتأثرة بالأعمال العدائية على المعونة الإنسانية. وقد يسرت الحكومة التزويد بالأغذية

وغيرها من الإمدادات الضرورية للأشخاص المشردين، عن طريق آلياتها أو عن طريق المنظمات والوكالات الإنسانية الدولية.

٣١ - وقال إنه خلافا لبعض الادعاءات التي أطلقها المقرر الخاص المعني بعمليات الإعدام خارج نطاق القانون أو عمليات الإعدام التعسفية أو عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، ظلت الحكومة تدعو دائما إلى تبني الأطراف لإطار عمل قائم على حقوق الإنسان يقترن بمعايير واضحة وإجراءات محددة زمنيا. وأضاف قائلا إنها ليست بحاجة إلى النضال من أجل المشروعية، وإنها قد ازدادت قوة نظرا لموافقة المعارضة على التعاون من اجل المصلحة الوطنية. ولا تزال الحكومة تعمل مع شركائها على تحسين سجلها وتخضع نفسها للفحص والتدقيق بالانضمام إلى كافة صكوك حقوق الإنسان السبعة وإلى البروتوكولات العديدة، وبدعوة آليات الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان إلى القيام ببعثات للتحقيق.

٣٢ - **السيد دول أوغليو** (المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): قال إن المنظمة الدولية للهجرة ترحب بنتيجة الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية الذي جرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وردد بطرائق عديدة الرسائل الرئيسية التي تدعو إليها منظمته بشدة، وإن منظمته تتطلع إلى إنجاح عملية المتابعة. وأضاف قائلا إن الاعتراف بحقوق الإنسان للمهاجرين وضمانها يمكّنان هؤلاء المهاجرين من الإسهام على نحو أوفى في خدمة بلدانهم الأصلية وبلدان المقصد.

٣٣ - ومضى قائلا إن مستوى انتهاكات حقوق الإنسان الموجهة ضد المهاجرين يختلف اختلافا ملحوظا في شتى مراحل دورة الهجرة: أي في البلد الأصلي، وأثناء المرور العابر، وفي بلد المقصد. وبعض المهاجرين، الذين يكونون في العادة عمالا مهرة يهاجرون لشغل وظائف شاغرة في القطاع النظامي، يتمتعون بعملية هجرة مدارة إدارة جيدة ومن ثم لا يواجهون سوى بضع مشكلات قليلة نسبيا، هذا إن واجهوا أية مشكلات أصلا؛ بينما يكون العمال غير المهرة أكثر عُرضة لانتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما عندما يعملون في قطاعات لا تخضع للأنظمة.

٣٤ - وأحد العوامل التي تساهم في ضعف أوضاع المهاجرين هو عدم الإلمام بأحوال المجتمع أو باللغة أو بالقوانين أو بالممارسات في البلد المضيف، ولذلك يقل وعي المهاجرين بحقوقهم ويكونون بالتالي أقل قدرة على المطالبة بتلك الحقوق. وأشد المهاجرين ضعفا، لا سيما ضحايا الاتجار بالبشر والمهاجرون غير النظاميين وخلافهم من المهاجرين ذوي الأوضاع القانونية الواهية، يواجهون الإيذاء البدني والنفسي والإذلال وأحوال العمل المهينة، والموت والاختفاء دون الإبلاغ عنهم، ويظلون إلى حد بعيد دون حماية ومعزولين عن المجتمع نظرا لافتقادهم إلى الوثائق واعتمادهم على أرباب العمل أو المتاجرين بالبشر ولخوفهم من الاحتجاز والترحيل. وما لم تتوافر الحماية المناسبة وآليات الدعوة والرصد، تستمر دون حسيب أو رقيب أخطر الانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان للمهاجرين.

٣٥ - وأضاف قائلا إنه ليس من اليسير معالجة ما تنطوي عليه الهجرة من جوانب متعلقة بحقوق الإنسان، لا سيما حقوق المهاجرين غير الشرعيين. ويتمثل جوهر الحماية الفعالة لحقوق الإنسان في جهود تستهدف كسر الحلقة المفرغة التي يحول فيها الخوف من الاكتشاف والترحيل دون إبلاغ المهاجرين غير الشرعيين عما يتعرضون له من أذى، وبذلك تقوى قبضة المتاجرين بالبشر وأرباب العمل المسيئين. ولا بد أن تبدي الحكومات عزمها القوي على مكافحة الاتجار بالبشر لتضمن حدوث الهجرة في ظل السلامة

والكرامة، لتصبح بذلك خيارا مستنيرا وليست مجرد استراتيجية للبقاء.

٣٦ - ومضى قائلا إن الدعوة والتوعية والتنفيذ عناصر تساعد على زيادة الحماية لحقوق الإنسان المقررة للمهاجرين، لأن العقبة الرئيسية الحائلة دون إعمال هذه الحقوق لا تتمثل في عدم وجود صكوك قانونية بل في عدم تنفيذ هذه الصكوك تنفيذا تاما متسقا. ويمكن أن يؤدي بذل جهد مطرد لبناء القدرات إلى تضييق فجوة التنفيذ؛ وفي هذا الصدد تعمل المنظمة الدولية للهجرة على زيادة الوعي والمعرفة بقوانين الهجرة. وتيسيرا لتعميم هذا القانون، أنشأت المنظمة قاعدة بيانات بنظام الاتصال المباشر مع الحاسوب تضم قوانين الهجرة ومقصود بها أن تكون أداة بحث يستخدمها المسؤولون الحكوميون والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المنظمة الدعم لبناء القدرات المؤسسية بمساعدة دولها الأعضاء على إجراء الإصلاحات التشريعية والتدريب والمتابعة الإدارية فيما يتعلق بمسائل شتى ذات صلة بقوانين الهجرة. وأحد أشكال هذا الدعم هو دورة تدريس قوانين الهجرة الدولية، التي تعقدها المنظمة مرتين في السنة بالتعاون مع المعهد الدولي للقانون الإنساني. وهذه الدورة تنظم من أجل المسؤولين الحكوميين، والأكاديميين، وممثلي المنظمات الدولية وغير الحكومية، والعاملين بوسائط الاتصال، والمجتمع المدني. وهي تركز على الإطار القانوني الدولي المنظم للهجرة، بما فيه حقوق الدول ومسؤولياتها وحقوق المهاجرين ومسؤولياتهم وحقوق الإنسان، وأمن الدولة. وهدفها الرئيسي هو تعزيز الدراية الفنية للممارسين والمسؤولين الحكوميين المعنيين بالهجرة فيما يختص بأهمية الصكوك الدولية في إدارة عملية الهجرة واستعمال هذه الصكوك.

٣٧ - واختتم بيانه قائلا إن الطبيعة العالمية للهجرة تتطلب ردا عالميا يشمل زيادة التعاون والشراكات بين المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وغير ذلك من الجهات الفاعلة؛ كما ينبغي إشراك المهاجرين أنفسهم في التماس الحلول، وزيادة استكشاف الدور الذي يمكنهم أداءه في تعزيز حقوق الإنسان وفي الإسهام في التنمية داخل بلدانهم الأصلية وداخل المجتمعات المضيفة لهم.

٣٨ - **السيدة شِنوِث** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)): رحبت بالاهتمام المولى إلى المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في إطار الأمن الغذائي الوطني، وهي المبادئ التي أدرجتها الفاو في برامجها وأنشطتها. وقالت إنه عملا على تنفيذ المبادئ التوجيهية ودعم الإعمال التام للحق في الغذاء بتطبيق تلك المبادئ، أنشأت الفاو وحدة معنية بالحق في الغذاء وأخذت تسعى إلى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. واستراتيجية الفاو في مجال تعزيز الحق في الغذاء تتمثل في التركيز على خمسة مجالات رئيسية، هي: الدعوة والتدريب، والإعلام والتقييم، والتشريع والمساءلة، والاستراتيجية والتنسيق، والمعايير والرصد.

٣٩ - وأضافت قائلة إن الفاو تثني على الجهود التي تبذلها البرازيل وسيراليون وموزامبيق لإعمال الحق في الغذاء، بوسائل شتى تشمل إنشاء آليات مؤسسية مبتكرة. وفي البرازيل، هناك مقرر وطني معني بالغذاء والمياه والأراضي الريفية يتحمل مسؤولية رصد الحالة بشأن الحق في الغذاء ويشترك في مجلس الأمن الغذائي الوطني، الذي يقدم المشورة إلى رئيس الجمهورية مباشرة بشأن السياسات العامة. وإضافة إلى ذلك، وافق الكونغرس الوطني مؤخرا على نص قانون اتحادي يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي ويستند إلى حقوق الإنسان. كما أنشأت سيراليون أمانة معنية بالحق في الغذاء كي تدعو له، وتيسر التنسيق، وترصد التقدم المحرز نحو إعمال هذا الحق الذي يمثل إحدى الأولويات العليا للحكومة. أما موزامبيق، فإنها تنقح الآن استراتيجيتها المتعلقة

بالأمن الغذائي والتغذية، كما أنشأت في إطار أمانتها الفنية المعنية بالأمن الغذائي والتغذية فريقا عاملا معنيا بالحق في الغذاء.

٤٠ - واسترسلت قائلة إن الفاو تتطلع إلى تقاسم الدروس المستفادة من إعمال الحق في الغذاء وتنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية في مختلف البلدان. وقد استفادت الفاو كثيرا في الماضي من إسهام وتعاون وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأغذية العالمي، ومجموعة من الشركاء غير الحكوميين فيما يختص بتعزيز الحق في الغذاء ووضع المبادئ التوجيهية الطوعية. وهي تأمل أن توسع وتقوي الشراكات التي من هذا القبيل لتعطي دفعة لاستراتيجيات تعزيز الأمن الغذائي. والمشكلة التي تواجه عند تحقيق الأمن الغذائي هي كون الجياع والفقراء بلا قوة سياسية ومستبعدين من تخطيط البرامج والسياسات وتنفيذها ورصدها. وقالت في هذا الصدد إن الأخذ بنهج يستند إلى حقوق الإنسان من أجل تحقيق الأمن الغذائي يمكن أن يؤدي إلى تمكين هؤلاء الجياع والفقراء كي يطالبوا بحقوقهم الإنسانية.

٤١ - **السيد سعيد** (السودان): تكلم على سبيل الممارسة لحق الرد، فقال إن حالة حقوق الإنسان في دارفور آخذة في التحسن المطرد بفضل اتفاق إحلال السلام في دارفور والجهود الإنسانية والأمنية التي تبذلها حكومته بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي.

٤٢ - ومضى قائلا إن البيانات التي أدلى بها في الجلستين السابقتين وفدا الولايات المتحدة واستراليا لا تخدم الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار والأمن في دارفور. وقال إن الولايات المتحدة يُعرف عنها إنها بلد كبير له سجل حافل بانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها إيذاء المحتجزين في خليج غوانتانامو وفي السجون السرية. فقد سنَّ ذلك البلد قوانين تمكِّن الحكومة من التجسس على مواطنيها، على نحو يمثل انتهاكا لدستور الولايات المتحدة. ولها سجل من أسوأ سجلات الاعتداء على حقوق الإنسان في التاريخ فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية، التي أبادها. ولذلك البلد أيضا تاريخ مطبوع بكراهية الأجانب وبالتعصب، بما في ذلك العداوة للإسلام.

٤٣ - واستطرد قائلا إن وفده لا يود أن يستفيض في الحديث عن هذه الانتهاكات؛ إذ أن السجل يتحدث عن نفسه. ووفد السودان يأمل على الرغم من ذلك أن يتسنى حل المشكلات بالحوار والتفاهم المتبادل، وهو يكرر رغبته في التعاون مع المجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى تحسين الحالة في دارفور. وقال إن السودان يدرك تماما التزاماته فيما يتعلق بحماية حقوق مواطنيه. وهو ليس بحاجة إلى تلقي المواعظ من الدول التي ينبغي أن تركز على معالجة حالة حقوق الإنسان في أراضيها.

٤٤ - **السيد كيتشِن** (زمبابوي): تكلم على سبيل الممارسة لحق الرد، فقال إن الولايات المتحدة الأمريكية، وهي بلد معروف على الصعيد العالمي بانتهاكه لحقوق الإنسان، تستميت في لفت الأنظار بعيدا عن سجلها. وأضاف قائلا إن هناك احترام تام في زمبابوي للإجراءات القضائية الواجب اتباعها. والحادث الذي أشار إليه وفدا الولايات المتحدة واستراليا معروض حاليا على القضاء. وقال إن الوفدين ينطلقان من منطلق أن أي شيء يفعلانه هو شيء صائب. وهما لا يطبقان على نفسيهما المعايير التي يطالبان بها الآخرين. وقد كانت هناك حوادث وقعت في نيويورك وأنحاء أخرى من الولايات المتحدة جرى فيها ضرب المحتجين المناهضين للحرب، ومن بينهم نساء عجائز. وقد وطأ نظام حكم بوش بقدميه حقوق مواطني الولايات المتحدة وتذرع بأنه يشن الحرب على الإرهاب. وهناك عملية توثيق جيدة لبرنامج التعذيب الذي تنفذه الولايات المتحدة. وقال إنه

خلافا للولايات المتحدة، التي هي أشهر مصدّر للتعذيب، ليست لدى زمبابوي أية معسكرات سرية للتعذيب. أما فيما يختص بالوفد الاسترالي، فقد ذكر أمام اللجنة أن الحكومة ستواصل وطأها لحقوق السكان الأصليين. وقال في ختام بيانه إنه مما لا شك فيه أن قضية حقوق الإنسان ستكون في حال أفضل إذا ما توقف وفد الولايات المتحدة ووفد أستراليا والوفود التي تفكر بنفس طريقتهما عن تقمص شخصيات الأخيار.

٤٥ - **السيد تشيرنِنكو** (الاتحاد الروسي): تكلم على سبيل الممارسة لحق الرد، فقال إن وفده يود أن يوضح مسألة التشريع الروسي المتعلق بالمنظمات غير الحكومية، الذي هو مسألة طرحها وفد الولايات المتحدة. وأضاف قائلا إن تنفيذ التشريع المنقح المتعلق بإعادة تسجيل المنظمات غير الحكومية يجري بحثه من قبل المجتمع المدني الروسي، بما فيه المجلس العام للاتحاد الروسي، فضلا عن المنظمات الأجنبية غير الحكومية والوكالات الدولية. وقد بعث مجلس أوروبا مرتين وفدا إلى موسكو أثناء الشهر السابق، ودرس قبل ذلك مشاريع القوانين ذات الصلة بالمنظمات غير الحكومية. وقد قُدمت إلى وفد المجلس أثناء اجتماعاته مع غرفة التسجيل والمجتمع المدني معلومات شاملة بشأن الطريقة المتبعة في تنفيذ التشريع المذكور، ورضي الوفد بهذه المعلومات رضاء تاما. ووفقا للمعلومات المستمدة من هيئة التسجيل الاتحادية، فإن ٩٩ منظمة أجنبية غير حكومية تعمل في الأراضي الروسية قد أُعيد تسجيلها بنجاح. وهناك ٩٦ منظمة أخرى قدمت وثائق للنظر فيها.

٤٦ - وأضاف قائلا إنه جدير بالملاحظة أن أكثر من نصف المنظمات غير الحكومية المعاد تسجيلها تنتمي إلى الولايات المتحدة، ومن بينها مؤسسة فورد ومركز كارنيغي بموسكو وغرفة التجارة الأمريكية، وذلك إلى جانب منظمات غربية غير حكومية أخرى معروفة. وهذه المنظمات لا تواجه أي مشكلات خاصة فيما يتعلق بذلك الإجراء. وبمعنى آخر، فإن المنظمات غير الحكومية التي تتصرف بحسن نية لا تواجه أية مصاعب في الامتثال للإجراء وتتكيف فعلا مع الأحوال الجديدة. واختتم بيانه قائلا إن المنظمات غير الحكومية الروسية والأجنبية على السواء يُعاد تسجيلها في ظل الحرية والانفتاح البالغين، وهذا ما يتمشى مع الممارسات المماثلة في معظم البلدان الديمقراطية ولا يمثل خروجا عن المعايير الدولية الحاكمة لأنشطة المنظمات غير الحكومية.

٤٧ - **السيد شادِرتون - ماتوس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم على سبيل الممارسة لحق الرد، فقال إن من الصعب الاشتراك في حوار بشأن مسائل حقوق الإنسان مع وفد الولايات المتحدة، لا سيما أنها المعتدي الأول على حقوق الإنسان. وأضاف قائلا إنه يكفي التذكير بممارسات التعذيب البشعة في سجني أبو غريب وخليج غوانتانامو، حيث يجري استخدام أساليب متقدمة، من قبيل الحرمان الحسي، لانتزاع الاعترافات.

٤٨ - وأضاف قائلا إن الولايات المتحدة الأمريكية قد مولت، عن طريق الوقفية الوطنية من أجل الديمقراطية، جهودا ترمي إلى زعزعة استقرار حكومته. وقال إنه بموجب الدستور يشترك مواطنو فنزويلا اشتراكا تاما في الحياة العامة؛ وإنهم يتمتعون بالديمقراطية التشاركية، ويمكنهم مراقبة نوابهم طوال مدة ولايتهم، ويمكنهم سحب الولايات الممنوحة للمسؤولين المنتخبين، بمن فيهم رئيس الجمهورية. ولقد مُنيت المعارضة، التي تمول من الخارج بوسائل مشروعة، بالهزيمة ذات مرة في استفتاء أشرفت عليه منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومركز كارتر.

٤٩ - وقال إنه فيما يتعلق بمشروع القانون الخاص بالمنظمات غير الحكومية في جمهورية فنزويلا البوليفارية

تشجع حكومته التعاون الدولي على تعزيز اشتراك المجتمع المدني في الحياة العامة. وهي تخطط لإنشاء سجل وطني للمنظمات غير الحكومية العاملة داخل البلد. كما قررت المحكمة العليا أن المنظمات غير الحكومية المشاركة في أنشطة تخدم المصلحة الوطنية ينبغي أن تستخدم مواردها الذاتية لمنع الحكومات الأجنبية من التحكم فيها أو استخدامها لأغراض سياسية. وذكر أن هناك مؤسسات أخرى إلى جانب الوقفية الوطنية من أجل الديمقراطية، من قبيل مؤسسة كونراد أديناور، قد سعت إلى زعزعة استقرار حكومته، بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وحركة ديمقراطية مسيحية دولية.

٥٠ - وأشار إلى طلب حكومته تسليم أورلاندو بوش، المنفي الكوبي الذي يتمتع حاليا باللجوء في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان مسؤولا سنة ١٩٧٦ عن تفجير طائرة ركاب مدنية مما أدى إلى وفاة ٧٣ شخصا على متنها. كما يعيش في سلام داخل الولايات المتحدة الأمريكية ضباط بالجيش الفنزويلي مسؤولون عن اعتداءات إرهابية على القنصلية الكولومبية والسفارة الاسبانية في كاراكاس. ورغم ذلك، تقول الولايات المتحدة إن هناك إرهابيين طيبين وإرهابيين أشرار وإن هناك بالمثل جدرانا جيدة وجدرانا سيئة. وذكر أن حكومته تعترف بجميع المنظمات غير الحكومية الملتزمة بالدفاع عن كرامة الفرد وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وقال إن هناك منظمات غير حكومية أخرى ليس لديها هذا الإحساس بالتضامن الدولي مع الناس وتساهم في توسيع الثغرات في النظم الديمقراطية من أجل الحفاظ على هيمنتها العالمية النطاق.

٥١ - **السيد كيم يونغ هو** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): تكلم على سبيل الممارسة لحق الرد، فقال إن اللجنة تشهد مرة أخرى نفاق وفدي الولايات المتحدة واستراليا، اللذين يوجهان أصابع الاتهام إلى الدول الأخرى ويدعيان أنهما قاضيان يقضيان في مسائل حقوق الإنسان. إلا أن أخطر الجناة على حقوق الإنسان هما الولايات المتحدة واستراليا، اللتان قامتا بغزو دول أخرى وذبحتا أعدادا لا حصر لها من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم نساء وأطفال. والانتهاكات الماسة بالحق في الحياة هي أخطر انتهاكات حقوق الإنسان على الإطلاق. ولتجنب مثل هذه الانتهاكات وحماية حقوق الإنسان لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بنت حكومته قدرتها الدفاعية الوطنية، بما فيها الردع النووي. وحث المتكلم وفد الولايات المتحدة ووفد استراليا على النظر في حالتي حقوق الإنسان في بلديهما قبل اتهام الآخرين.

٥٢ - **السيد زماني** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم على سبيل الممارسة لحق الرد، فقال إنه ليس بوسع أحد أن يتجاهل حالة حقوق الإنسان في أي مكان بالعالم. وأضاف قائلا إن المسؤولية الجماعية والهم المشترك للمجتمع الدولي يتمثلان في تعزيز حقوق الإنسان في كل مكان؛ وإن كافة الشعوب والأمم تمنّي نفسها بالمساواة والعدالة والحرية.

٥٣ - وأضاف قائلا إنه فيما يختص بما أدلت به الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا من بيانات لا أساس لها بشأن جمهورية إيران الإسلامية منحت حكومته الأولوية دائما لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكافة الإيرانيين. ومضى قائلا إنه على الرغم من أن المركز الذي أسسته السيدة شيرين عِبادي قد حصل على تصريح مؤقت قد لا يتحقق القيد بالسجل الدائم قبل استكمال المركز للوثائق اللازمة، وإن الأنشطة فيه قد توقفت فيه لحين تلبية الاشتراطات ذات الصلة.

٥٤ - **السيد زانغ يي** (الصين): تكلم على سبيل الممارسة لحق الرد، فقال إنه يأسف لأن وفد الولايات المتحدة قد شنَّ بلا داع هجوما على الصين وبلدان أخرى فيما يتعلق بسجلها في مجال حقوق الإنسان. وأضاف قائلا إن التقدم

الذي أحرزته حكومته في مجال حقوق الإنسان واضح لكل ذي عينين. وعلى الرغم من هجوم وفد الولايات المتحدة على الوفود الأخرى يظل ذلك الوفد صامتا فيما يختص بمشكلات بلده الخطيرة في مجال حقوق الإنسان سواء داخل حدودها أو خارج هذه الحدود. ومضى قائلا إنه باسم مكافحة الإرهاب، أحكمت الولايات المتحدة الأمريكية رقابتها على الإنترنت، منتهكة بذلك خصوصية مواطنيها. وهي تفرض القيود على التجمعات المناهضة للحرب، وتحد من حرية التعبير، وتقيد حرية الصحافة، وزادت حياة المسلمين في الولايات المتحدة صعوبة بعد تعرّض البلد لاعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بينما تنتهك حقوق الشعوب الأصلية بصورة منهجية.

٥٥ - وإضافة إلى ذلك، تحتجز الولايات المتحدة لمدد غير محددة أسرى الحرب الذين تحتجزهم. وفي العراق وأفغانستان وأماكن أخرى، قتلت قوات الولايات المتحدة العسكرية أُناسا أبرياء وأساءت معاملة السجناء؛ وانتهكت أبسط حقوق الإنسان، بما فيها الحق في الحياة؛ ورفضت السماح لمختلف وكالات الأمم المتحدة وآليات الأمم المتحدة الخاصة بالتحقق من حالات حقوق الإنسان. وقال في ختام بيانه إن وفد الولايات المتحدة قد استشهد بكلمات رئيس الولايات المتحدة بشأن مواضيع الحرية وسيادة القانون وحماية الأقليات وإن الوفد الصيني يأمل ألا تكون الولايات المتحدة جبَّارة بأقوالها ورعديدة بأفعالها.

٥٦ - **السيد آكسِن** (تركيا): تكلم على سبيل الممارسة لحق الرد، فقال إن وفده قد انزعج إزاء عمليات تشويه الحقائق التي انطوى عليها بيان ممثلة اليونان، التي أوحت بأن مشكلة قبرص لم تكن موجودة قبل سنة ١٩٧٤. وذكَّر بأن حكومته قد شجعت القبارصة الأتراك على التصويت تأييدا لاتفاق التأسيس المقترح في ''أساس الاتفاق على تسوية شاملة لمشكلة قبرص'' الذي طرحه الأمين العام. وأضاف قائلا إن ممثلة اليونان، بتصويرها لمسألة قبرص باعتبارها مسألة غزو واحتلال وقعا فجأة سنة ١٩٧٤، قد تجاهلت إحدى عشرة سنة سابقة عانى فيها القبارصة الأتراك ولم تشر إلى خطة أكريتاس، وهي خطة أعدتها القيادة القبرصية اليونانية في ذلك الوقت بغرض طرد القبارصة الأتراك من قبرص وتحقيق الاتحاد مع اليونان.

٥٧ - وأضاف قائلا إنه قد تعين نشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بالجزيرة في مطلع سنة ١٩٦٤ عندما هاجم القبارصة اليونانيون القبارصة الأتراك. وفيما بين سنتي ١٩٦٣ و ١٩٧٤، حاولت الأمم المتحدة دون جدوى أن تحل المشكلة. وأثناء تلك الفترة لم تكن هناك قوات احتلال تركية في الجزيرة. وعلى العكس من ذلك، كانت هناك فرقة عسكرية يونانية أتت من أراضي اليونان القارية، واضطُر القبارصة الأتراك إلى العيش في جيوب جغرافية داخل وطنهم.

٥٨ - واسترسل قائلا إنه في سنة ١٩٧٤ حدث في قبرص انقلاب عسكري بتحريض من نظام الحكم العسكري في اليونان. وردا على ذلك الانقلاب، تدخلت تركيا بوصفها دولة ضامنة، وبذلك تصرفت في حدود مسؤولياتها المقررة بموجب اتفاقات سنة ١٩٦٠ لإنقاذ القبارصة الأتراك من الإبادة التامة ولمنع اليونان من ضم الجزيرة. وقد وضع التدخل حدا للقتال وإراقة الدماء المستمرين في الجزيرة.

٥٩ - واستطرد قائلا إن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بحق القبارصة الأتراك مستمرة في الوقت الراهن. إذ لا يزال القبارصة الأتراك يحيون في ظل ظروف لاإنسانية طابعها العزلة والحرمان من الحقوق. وأعرب عن أمله في أن يبدي المجتمع الدولي تضامنه التام مع طائفة القبارصة الأتراك، وذلك بالإسراع إلى إقامة صلات اقتصادية وتجارية واجتماعية وثقافية مباشرة معها.

٦٠ - ومضى قائلا إن هناك أيضا مسائل تتعلق بالممتلكات القبرصية التركية المصادرة، والتدمير المنهجي للتراث الثقافي القبرصي التركي، بما في ذلك تدنيس المواقع الدينية في الجنوب، وحرمان التلاميذ القبارصة الأتراك من التعليم المناسب بلغتهم الأُم في ليماسول. وما ذكرته ممثلة اليونان بشأن الأشخاص المفقودين في قبرص كان مضللا، لأنها أشارت إلى القبارصة اليونانيين الذين فُقدوا سنة ١٩٧٤ ولم تشر إلى القبارصة الأتراك الذين فُقدوا بين سنتي ١٩٦٣ و ١٩٧٤. وأعلن في ختام بيانه أن حكومته تتطلع باهتمام شديد إلى التوصل إلى حل شامل للنزاع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.